

العاهل المغربي يطلق مشروعاً لتوسيع برامج الحماية الاجتماعية

مشروع يوفر التأمين الصحي للعاملين في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية

أعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس عن توسيع برامج الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاعات الاقتصادية الهشة، وذلك بتوفير التأمين الصحي لنحو 9 ملايين مواطن بدءاً من هذا العام، في خطوة تستهدف إدماج جميع المغاربة في مثل هذه البرامج للتخفيف من وطأة الفوارق الاجتماعية ودعم الفقراء.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أطلق العاهل المغربي الملك محمد السادس بالقصر الملكي بفاس الأربعاء مشروعاً لتوسيع برامج الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية.

وسيشمل المشروع في المرحلة الأولى تجارا وفلاحين وحرفيين ومقدمي الخدمات المستقلين على أن يشمل فئات أخرى في مراحله اللاحقة. ويستهدف المشروع في مرحلته النهائية شمول جميع المواطنين المغاربة ببرامج الحماية الاجتماعية.

ويهدف المشروع إلى توفير تأمين صحي لنحو 9 ملايين مواطن بدءاً من هذا العام، على أن يشمل في مرحلة لاحقة 22 مليوناً يعانون صعوبة الوصول للخدمات الطبية بسبب تكاليف الاستشفاء المرتفعة. وحالياً غير متاح الحصول على التأمين الصحي في المغرب البالغ عدد سكانه نحو 36 مليوناً، باستثناء الأجراء في القطاعين العمومي والخصوصي. وهو ما يشكل عائقاً كبيراً أمام الملايين من المواطنين للاستفادة من الخدمات الطبية مرتفعة التكلفة في المستشفيات الخاصة في ظل ضعف الخدمات المقدمة في القطاع العمومي الأقل كلفة.

وأشار وزير المالية والاقتصاد محمد بنشعبون في كلمة أمام العاهل المغربي إلى أن "هذا القانون يعد اللبنة الأساسية والإطار المرجعي لتنفيذ رؤية المملكة وأهدافها في مجال الحماية الاجتماعية، وفي مقدمتها دعم القدرة الشرائية للأسر المغربية وتحقيق العدالة الاجتماعية".

استطرد بنشعبون قائلاً إن "القانون المذكور يمثل رافعة لإصلاح القطاع غير المهيكل في نسج الاقتصاد الوطني، بما يوفر الحماية للطبقة العاملة ويصون حقوقها، وهو ذلك حاسم في مسار تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية".

وشدد على أن تعميم التغطية الصحية يقتضي رفع مجموعة من التحديات، أهمها على وجه الخصوص، مواجهة ضعف معدل التغطية الطبي والعجز الكبير في الموارد البشرية وعدم تكافؤ توزيعها الجغرافي، وذلك عبر فتح مزاولة مهنة الطب أمام الكفاءات الأجنبية، وتحفيز المؤسسات الصحية العالمية على العمل والاستثمار في القطاع الصحي بالمملكة وتشجيع التجارب الناجحة.

وتبنى البرلمان المشروع في بداية فبراير الماضي. ويرتقب أن يشمل لعاملين في مهن حرة أخرى، على أن يعمّم العام المقبل على كل المغاربة من خلال دمج المستفيدين حالياً من التأمين المخصص للمعوزين الذي يوفر خدمات محدودة في المستشفيات العمومية فقط.

وأشار إدريس الفينة أستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط إلى أن "الملك محمد السادس كان متأكداً بأن مشروع تعميم التغطية الصحية على كافة المغاربة لا يجب أن ينتظر أكثر خصوصاً أن جائحة كورونا كانت قد عرّت الوضع المتردي لفئة عريضة من الشرائح التي تعيش بمداخل عملها اليومي الهزيلة في القطاع غير المهيكل".



حرص ملكي على تحقيق العدالة الاجتماعية

وتابع الخبير الاقتصادي في تصريح لـ "العرب" أن "هناك من يعتقد أن هذا التعميم سوف يكون مكلفاً خصوصاً في بلد ذي اقتصاد متوسط لا يستحمل تكاليف اجتماعية إضافية، موضحاً أن "الأمر في الحقيقة مغاير تماماً لأن هذا المشاريع إضافة إلى أثاره الاجتماعية المتعددة فله كذلك أثار اقتصادية كبيرة".



ادريس الفينة
الملك محمد السادس
حرص على تعميم
التغطية الصحية

وسيشمل المشروع أيضاً تعميم التعويضات العائلية والتعويضات عن التقاعد والتوسع الاستفادة من التعويض عن العمل في أفق العام 2025.

ولفت الفينة إلى أن "هذه المشاريع ستدفع الفوارق الكبيرة بين الفئات المجتمعية في مجال الحماية الاجتماعية التي تجد لها أدنى مبرر اليوم والتي كرسستها الممارسات السابقة في مجال المفاوضات الاجتماعية التي ساهمت في

تحسين أوضاع فئات محددة على حساب أخرى، كما ستسمح لفئات جديدة ساهمت في بناء المغرب من أن تستفيد من خيرات البلاد ككفالات الفلاحين والتجار والحرفيين والصناع التقليديين".

وكتشف وزير المالية، أن "تدبير هذه البرامج في أفق 2025 سيتطلب تخصيص مبلغ إجمالي سنوي يقدر بـ 5.7 مليار دولار، منها 2.5 مليار دولار سيتم تمويلها من الميزانية العامة للدولة".

وسيتوزع المبلغ على تعميم التغطية بالتأمين الإجباري عن المرض بـ 1.4 مليار دولار، وتعميم التعويضات العائلية بـ 2 مليار دولار، وتوسيع قاعدة المخترطين في نظام التقاعد بـ 1.6 مليار دولار، وتعميم اللجوء إلى التعويض عن فقدان الشغل بـ 0.1 مليار دولار.

وسيتستفيد حوالي 3 ملايين منخرط من التجار ومقدمي الخدمات المستقلين والحرفيين ومهنيي الصناعة التقليدية والمزارعين، بالإضافة إلى أسرهم من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وبذلك سيبلغ عدد المعنيين المستفيدين من هذا التأمين حوالي 9 ملايين مواطن أي 83 في المئة من الشرائح المستهدفة.

الرباط تجس نبض موسكو بشأن ملف الصحراء

الرباط - يتجه المغرب وروسيا إلى تعميق الحوار السياسي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية، فضلاً عن فرص توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتبادل وجهات النظر بخصوص الوضع في أفريقيا، وذلك قبيل اجتماع مجلس الأمن الدولي.

وشكلت قضية الصحراء المغربية محور مباحثات أجراها الأربعاء بموسكو نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي فيرشينين وسفير المغرب بروسيا لطفى بوشعرة.

ونكر بيان للخارجية الروسية أنه "جرى تبادل عمق لوجهات النظر حول قضايا مدرجة بجدول أعمال مجلس الأمن الدولي، مع التركيز على تسوية قضية الصحراء".

وأكد متابعون للشؤون الدولية أن مواقف روسيا في نزاع الصحراء بمجلس الأمن غالباً ما تكون مطبوعة بنوع من الحياد، مشيرين إلى أن تحرك المغرب حالياً يهدف إلى ضمان عدم خروج موسكو عن هذا الموقف ما دام ليس بإمكانها حالياً انتهاج أسلوب واشنطن بالاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه.

ولفتت مصادر دبلوماسية لـ "العرب" إلى أن المغرب لا يخشى أي ضربة غير متوقعة من روسيا في الاجتماع المقبل لمجلس الأمن، معللين ذلك بأن اللقاء الثنائي لم تحضره شخصيات رفيعة عن الجانب المغربي ما يعني اطمئنان الرباط لثبات علاقاتها مع موسكو خصوصاً في الجانب الاقتصادي، رغم أن هذه الأخيرة لن تغير تموقعها إلى جانب الجزائر لأسباب جيوسياسية.

وترتبط روسيا بعلاقات إستراتيجية مع الجزائر منذ الحرب الباردة، عبر صفقات التسليح التي تبرمها مع موسكو والتي تجاوزت في السنوات الأخيرة 15 مليار دولار.

وسبق لوزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن أكد على ضرورة حل مشكلة الصحراء "حصرياً بالطرق السياسية والدبلوماسية على أساس قانوني دولي معترف به دولياً، لا سيما

قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وضمن إطار الإجراءات المتماشية مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة".

وأول مرة سيتم اختبار مواقف موسكو أمام مجلس الأمن الذي يناقش قضية الصحراء في الشهر الجاري، في ظل ظروف مغايرة حيث تم اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على صحرائه وافتتاح عدد من القنصليات لدول أفريقية وعربية ومكاتب حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالأقاليم الجنوبية، ما يعني حسب متابعي أن روسيا سنتنهج طريق الحياد كما كانت سابقاً رغم اعتراضها على الموقف الأميركي.

وكانت الخارجية الروسية قد انتقدت اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على الصحراء، معتبرة الأمر "انتهاكاً للقانون الدولي".

وأعتبرت أن "كل ما فعله الأميركيون الآن هو قرار من جانب واحد يتجاوز القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي التي صوت الأميركيون أنفسهم لصالحها".

وتتحوف روسيا من أن يشجع قرار واشنطن دولاً أخرى في الاتحاد الأوروبي على السير في الطريق الأميركي الذي يعتقد أن إقامة "دولة مستقلة" في الصحراء المغربية ليست خياراً واقعياً لحل الصراع.

وتقول الخارجية الروسية إنها تدعم استئناف العملية السياسية مع تفعيل الجهود الرامية إلى تقديم التسوية، بما يتسمل تعيين مبعوث جديد للهدف العام للأمم المتحدة إلى الصحراء في ضمان أمن وفاعلية عمل "المينورسو".

وطالب أعضاء كتلة "تجديد أوروبا" من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيف بوريل، تحديد الأطراف التي رفعت ترشيح رئيس الوزراء الروماني الأسبق، بيترى رومان، لشغل منصب المبعوث الجديد إلى الصحراء المغربية، وتقديم جهود الاتحاد الأوروبي لإعادة إطلاق عملية السلام في إطار الأمم المتحدة.

اغتيال منسق حركة الأزواد في مالي يهدد اتفاق السلام المبرم في الجزائر

البلاد منذ إنطلاحة تنظيم القاعدة بالسلطة المركزية في ياماكو عام 2012، ويضع الوضع الأمني المتأخم للحدود الجزائرية أمام تحدٍ حقيقي تتحمل أعباءه الجزائر بسبب ضعف المنظومة العسكرية لجيوش المنطقة.

ويشكل اغتيال ولد سيداتي تحدياً حقيقياً للجزائر على اعتبار أنها الراعية لاتفاق السلام بين الحكومة وفصائل الأزواد، وأن سقوط الرجل الذي كان يوصف بـ "حمالة السلام" بهذا الشكل المفاجئ يطرح تدخل أكثر من طرف في الأزمة المالية.

وفيما أدانت تنسيقية الحركات الأزواوية، ما وصفته بـ "العمل الجبان" وطالبت بـ "ضرورة إجراء تحقيق مستقل وشفاف يحظن بالتزام قوي من طرف السلطات الانتقالية ومن الأطراف المعنية بمسار السلام في مالي ومن بينها الوساطة الدولية عبر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، فإن دخول الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مالي المنتهية ولايته محمد صالح النظيف لإدانة عملية اغتيال سيداتي ببرز حجم الشخصية الراحلة ونقلها وتأثير غيابها عن المشهد المالي.

أما هيئة الوساطة الدولية فأشارت في بيان صحفي إلى أنها "تدين بشدة هذا العمل الجبان الذي ارتكبه أعداء السلام في مالي وتطالب السلطات المالية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتقديم مرتكبي هذه الجريمة النكراء إلى العدالة".

وبماكو في هجوم من طرف شخصين مسلحين لم تحدد هويتهم، حسب ما أعلنه على مواقع التواصل الاجتماعي الموضع الناطق باسم تنسيقية حركات الأزواد الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر.

وشدد بيان الخارجية الجزائرية على أنه "في هذه الظروف الأليمة نتقدم الجزائر بتعازيها الخاصة إلى عائلة الفقيد، وتجدد دعمها الثابت لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة الذي يبقى الإطار الأمثل لتعزيز العودة النهائية والدائمة للاستقرار في مالي، هذا البلد الجار الذي تربطه مع بلدنا علاقات عريقة من التضامن وحسن الجوار".

وجاء اغتيال ولد سيداتي ليكريس حالة الهشاشة الأمنية التي تعيشها



سلام هنش

ونهب اهتمام الجزائر بسقوط ما تصفه بشريك السلام في مالي إلى الدعوة لتجنيد كل الوسائل الضرورية من أجل توقيف مرتكبي هذه الجريمة التي لا تغفر، وتقديمهم أمام العدالة مع تضييق كل من يدعمهم من الخارج والذين أحبطت مخططاتهم بفضل جهود سيدي إبراهيم ولد سيداتي، الذي أعلن عن اغتياله في ظروف غامضة من طرف مجهولين.

ويعدّ النشاط الأزواوي الراحل أحد أبرز الوجوه التي شاركت في توقيع اتفاق السلام المالي عام 2015 في العاصمة الجزائرية، كما كان من بين الحاضرين في المشاورات السياسية الأخيرة التي جرت في منطقة كيدال بشمال البلاد، بحضور وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم.

ويشكل الرجل أحد الحلفاء البارزين للجزائر في حركة الأزواد، فهو الذي يبقى الموقف الجزائري حاضر في التطورات المستجدة، عكس بعض الحركات الأزواوية التي تعرف بمواقفها الراديكالية تجاه حكومات المنطقة والتي تسعى إلى توظيف إثنية القوارق كبيان يبحث عن الاستقلال الأمر الذي يشكل خطراً استراتيجياً على المنطقة برمتها.

وأدانت الجزائر بشدة عملية الاغتيال التي استهدفت المنسق العام للأزواد واعتبر بيان خارجيتها بأن "اغتيال أحد أبرز قادة الحركات الأزواوية شمالي الجارة مالي، يمثل استفاداً لمسار السلام في المنطقة"، ودعا إلى "ضرورة كشف داعمي مغذي العملية من الخارج".

صابر بليدي

الجزائر - فقد اتفاق السلام في مالي أحد أبرز وجوهه، منذ بداية المسار في الجزائر إلى غاية التوقيع عليه، بين الحكومة المالية وفصائل حركة الأزواد في مناطق الشمال، ويتعلق الأمر بمنسق الحركات الأزواوية سيدي إبراهيم ولد سيداتي، الذي أعلن عن اغتياله في ظروف غامضة من طرف مجهولين.

ويعدّ النشاط الأزواوي الراحل أحد أبرز الوجوه التي شاركت في توقيع اتفاق السلام المالي عام 2015 في العاصمة الجزائرية، كما كان من بين الحاضرين في المشاورات السياسية الأخيرة التي جرت في منطقة كيدال بشمال البلاد، بحضور وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم.

ويشكل الرجل أحد الحلفاء البارزين للجزائر في حركة الأزواد، فهو الذي يبقى الموقف الجزائري حاضر في التطورات المستجدة، عكس بعض الحركات الأزواوية التي تعرف بمواقفها الراديكالية تجاه حكومات المنطقة والتي تسعى إلى توظيف إثنية القوارق كبيان يبحث عن الاستقلال الأمر الذي يشكل خطراً استراتيجياً على المنطقة برمتها.

وأدانت الجزائر بشدة عملية الاغتيال التي استهدفت المنسق العام للأزواد واعتبر بيان خارجيتها بأن "اغتيال أحد أبرز قادة الحركات الأزواوية شمالي الجارة مالي، يمثل استفاداً لمسار السلام في المنطقة"، ودعا إلى "ضرورة كشف داعمي مغذي العملية من الخارج".

الديبية في روسيا لبحث الملفات الأمنية والاقتصادية

طرابلس - بدأ رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الديبية، الخميس، أول زيارة لروسيا، يبحث خلالها التطورات في بلاده والمنطقة وملفات التعاون المشترك بين البلدين.

وقال المكتب الإعلامي للحكومة الليبية، في بيان، إنه رافق الديبية كل من وزيرة الخارجية والتعاون الدولي نجلاء المنقوع، ووزير النفط والغاز محمد عون، ورئيس أركان الجيش الفريق محمد الحداد.

وحسب المتابعين ستطرح الزيارة ملف مرتزقة فاغنر الروسية في ظل مساعي حكومة الديبية لإخراج جميع القوات الأجنبية في البلد لإنجاح المرحلة الانتقالية.

وانتشرت في السنوات القليلة الماضية قوات أجنبية تمثلت في مرتزقة من شركة فاغنر الروسية الخاصة، وسوريون زجت بهم تركيا إلى ليبيا، ولكنهم بدأوا المغادرة، وأيضاً جماعات مسلحة تشادية وسودانية، حسب ما ذكرته تقارير إعلامية.

ووجدت حكومة الديبية أعقاب تشكيلها دعماً دولياً هاماً من أجل إتمام عملية سحب جميع المرتزقة للسماح للعملية السياسية بالمضي قدماً، علاوة على فسخ المجال لتوحيد المؤسسة العسكرية.

ومنذ فترة، يشهد البلد الغني بالنفط انفراجاً سياسياً، حيث تم انتخاب سلطة موحدة مؤقتة، تتألف من حكومة وحدة ومجلس رئاسي، في مساعي لإنهاء النزاع عبر الانتخابات.

وكان في استقبال الوفد الليبي كل من المبعوث الخاص للرئيس الروسي لمنطقة الشرق الأوسط ودول إفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، والقائم بالأعمال في السفارة الليبية مصطفى أبو سعيدة، وفق البيان.

وأفاد بيان الديبية سيرجي، خلال الزيارة التي تنتهي الجمعة، لقاءات ثنائية مع نظيره الروسي ميخائيل ميشوستين، ووزير الخارجية سيرغي لافروف والدفاع سيرغي شويغو، لمناقشة التطورات في



عبد الحميد الديبية
يقوم بأول زيارة إلى
موسكو منذ تسلم
منصبه